محاضرة رقم ٣

في مادة: التطور الاقتصادي وتحليل الموارد

الفرقة الأولى عربي

بعنوان:

الموارد البشرية

دكتور/ إبراهيم الشربيني

الفصل الثاني

الموارد البشرية

- تعتبر الموارد البشرية الثروة الأساسية في أي منظمة أو شركة سواء كانت إنتاجية أو خدمية، ولذلك فإن كل منها تسعى لتعظيم الاستفادة من مواردها البشرية بأقصى درجة ممكنة عن طريق تطويرها من خلال التعليم والتدريب مما ينعكس في النهاية على جودة أداء العمال بشكل يحقق لهم أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة.

- وتعتمد كفاءة المنظمات على حسن استثمار مواردها وعلى الأخص البشرية منها، فالموارد البشرية هي التي تتحكم في باقي الموارد وفي طريقة استخدامها، ولهذا ظهرت الحاجة إلى إدارة مستقلة تهتم بالموارد البشرية.

-وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: ماهية الموارد البشرية

المبحث الثاني: تنمية الموارد البشرية.

المبحث الأول

ماهية الموارد البشرية

تعريف الموارد البشرية:

- تعرف الموارد البشرية بأنها كل جهد يبذله الإنسان (سواء كان جهدا عمليا أو ذهنيا أو فنيا أو إرشاديا أو تربويا أو إداريا أو تنظيميا أو غيرها) يستهدف إيجاد منفعة ما أو زيادة منفعة لدى الفرد أو للمجتمع كله.
- والموارد البشرية هي التيتستخدم لتحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية ذات منفعة.
- وتعتبر الموارد البشرية موارد اقتصادية عندما تحقق منفعة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- والموارد البشرية كغيرها من الموارد الاقتصادية قابلة للتطوير والتنمية من خلال وسائل خاصة بها مثل التعليم والتدريب والإرشاد والتثقيف فضلا عن التغذية والرعاية الصحية الجيدة.

أعداد السكان في العالم:

- اتسمت أعداد السكان في العالم بالثبات عبر فترات طويلة من الزمن تقدر بعدة ملايين من السنين، ومع بداية عام ١٦٥٠م بدأت أعداد سكان العالم التي كانت تقدر آنذاك بحوالي ٥٥٠ مليون نسمة في التزايد السريع فوصلت إلى ٧٢٥ مليون نسمة عام١٧٥٠م وإلى١٦٠٠ مليون نسمة عام١٩٠٠م ثم إلى٢٣٩٠ مليون نسمة عام١٩٥٠م ثم إلى٣٨٠٦ مليون نسمة عام ١٩٧٥م و٥٧٦٨ مليون نسمة عام١٩٩٥م وإلى ما يزيد عن ستة مليارات نسمة في مطلع القرن الحادي والعشرين.
- وقد أدى هذا التزايد المطرد لسكان العالم إلى الخوف من عدم كفاية الموارد المتاحة لإنتاج كميات الطعام وغيره من السلع المطلوبة لإعالتهم.
- ولم تكن هذه الزيادة السريعة والكبيرة في أعداد السكان متوازنة ومتزامنة بين قارات العالم ومناطقه المختلفة.
- فقد بدأت الزيادة السكانية في أوروبا وآسيا بدرجة أكبر من غيرها من القارات خلال الفترة الواقعة بين عامي١٦٥٠م و١٩٥٠م.
- وبدأت الزيادة المطردة للسكان في أمريكا بعد عام١٨٥٠م، حيث كانت أغلب هذه الزيادة بسبب الهجرة الجماعية من أوروبا إلى أمريكا في أواخر القرن الثامن عشر.

-وكانت أعداد السكان في أفريقيا شبه ثابتة حتى عام١٩٠٠م ،حيث بدأت في التزايد من ١١٨مليون في ذلك العام إلى٤٠٩ مليون عام١٩٧٥ م ثم إلى ٧٣٩ مليون نسمة عام١٩٩٥م أي أنها تضاعفت أكثر من ست مرات تقريبا خلال أقل من قرن.

-وقد بدأت أعداد السكان في أستراليا ونيوزيلندا في التزايد أيضاً مع بداية القرن العشرين حيث تزايدت من ستة ملايين نسمة في ذلك العام إلى٢٢ مليون نسمة عام ١٩٩٥م.

-وقد وضع علماء السكان عدة نظريات لتفسير هذا التزايد المطرد في أعداد سكان العالم، كان أكثرها قبولا هي النظرية السكانية الانتقالية.

النظرية السكانية الانتقالية:

تقسم هذه النظرية التطور الذي حدث في أعداد سكان العالم إلى ثلاث مراحل وهي:

- المرحلة البدائية. - المرحلة الانتقالية. - مرحلة الاستقرار.

أولا: المرحلة البدائية: تميزت هذه المرحلة بـ:

- تقلب مستويات المعيشة الأفراد والجماعات بسبب الظروف المناخية والأوبئة والكوارث الطبيعية.

- كثرة أعداد المواليد وأعداد الوفيات مما نتج عنه ثبات أعداد السكان خلال فترة معينة من الزمن. وهذا ما يفسر السبب في ثبات أعداد سكان العالم لفترة طويلة سبقت عام ١٦٥٠م.

ثانياً: المرحلة الانتقالية: تميزت هذه المرحلة بـ:

-ارتفاع أعداد المواليد وانخفاض أعداد الوفيات. نتيجة اهتمام دول أوربا بعد عصر النهضة الأوربية بالأخذ بنواحي العلم الحديث بعد عام ١٦٥٠م،

-وقد مكن الاهتمام بالعلم الحديث دول أوربا من زيادة الإنتاج مما أدى إلى ارتفاع مستويات الدخول وتوفير الغذاء الصحي وبكميات تكفي حاجة الفرد منه ، وتوفير الرعاية الصحية مما أدى إلى ازدياد أعداد المواليد وقلل أعداد الوفيات، وزيادة متوسط عمر الفرد عما كان عليه في المرحلة البدائية .

-تمر أغلب الدول النامية حاليا بهذه المرحلة مما يجعلها مسؤولة عن الانفجار السكاني الذي يشهده العالم اليوم.

ثالثاً: مرحلة الاستقرار: وتميزت هذه المرحلة بـ:

- ثبات أعداد السكان أو انخفاضهم، من ناحية أولى نتيجة لقلة أعداد المواليد نتيجة لانخفاض الخصوبة الناجم عن ارتفاع سن الزواج واستخدام وسائل تحديد النسل. ومن ناحية أخرى ، نتيجة لانخفاض أعداد الوفيات بسبب ارتفاع مستوى الرعاية الصحية منذ مرحلة الطفولة وحتى مرحلة الشيخوخة مما أدى إلى زيادة متوسط عمر الفرد.

- وتمر الدول الأوربية حاليا بهذه المرحلة، حيث يقل معدل النمو السكاني والذي قد يصل إلى الصفر كما في فرنسا والبلدان الإسكندنافية.

- ومن خطورة هذا الوضع أن نسبة الشيوخ قد تفوق نسبة الشباب في المجتمع مما يقلل حجم القوى البشرية العاملة.
- نستخلص من ذلك أن أعداد السكان في العالم تعتمد أساسا على الظروف التي تؤثر على كل من معدلات المواليد والوفيات.
- فإذا فاقت معدلات المواليد معدلات الوفيات كما يحدث في المرحلة الانتقالية، فإن أعداد السكان ستتزايد. أما إذا فاقت معدلات الوفيات معدلات المواليد فإن أعداد السكان ستقل. أما إذا تساوت أعداد الوفيات مع أعداد المواليد اتسمت أعداد السكان بالثبات.
- وهناك علاقة وثيقة بين هذه المراحل الثلاث والدخل القومي والفردي.
- حيث نجد أنه في المرحلة البدائية كان دخل الفرد منخفض جدا، ومع بداية المرحلة الانتقالية بدأ هذا الدخل في الزيادة مع الاتجاه نحو التصنيع بعد ظهور الثورة الصناعية في أوربا، وتزايد بشكل أكبر مع الدخول في مرحلة الاستقرار.

-وبصفة عامة، ونتيجة لمرور الدول النامية بالمرحلة الانتقالية الآن فإنها تسهم بالنصيب الأوفر في زيادة أعداد السكان حاليا وفي المستقبل القريب، وذلك للعوامل التالية:

١- التطور والتقدم التقني في مجال الإنتاج الزراعي الذي أدى إلى رفع مستويات المعيشة والغذاء وقلل من المجاعات الطاحنة مما زاد أعداد المواليد ومعدلات تكاثرهم.

٢- التطور والتقدم التقني في مجال الطب الذي أدى إلى اكتشاف الكثير من الأدوية لعلاج الكثير من الأمراض الخطيرة مما ساهم في تخفيض وفيات الأطفال.

٣- استخدام التقنية في الإنتاج الصناعي قد أسهم كذلك في إنتاج المزيد من وسائل العيش المريحة وزاد دخل الفرد مما أثر في ازدياد أعداد المواليد وانخفاض أعداد الوفيات.

٤- انتشار التعليم العام وارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى الاهتمام بالنواحي الصحية وضرورة الوقاية والعلاج مما أدى إلى انخفاض أعداد الوفيات.

-عامل الهجرة الداخلية والخارجية: هو عامل آخر يؤثر على أعداد السكان في بلد معين ولكنه لا يؤثر على أعداد سكان العالم.

-ولقد شهد القرن الثامن عشر هجرات جماعية من أوروبا إلى الأمريكيتين كما شهد القرن التاسع عشر هجرات جماعية من إنجلترا إلى كل من أستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا.

-إلا أنه في مطلع القرن العشرين خفت حدة الهجرة الجماعية عبر الأقطار أو القارات نتيجة للقيود الكثيرة التي فرضتها الدول المستقبلة للمهاجرين لأسباب اقتصادية أو سياسية أو أمنية أو اجتماعية.

-ومن أخطر أنواع الهجرة هجرة الموارد البشرية المؤهلة أو ما يسمى بهجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة. الأمر الذي أفقد الأولى أهم مورد تحتاجه للنهضة والنمو.

-كما أن الدول النامية بصفة خاصة تعاني من نوع آخر من الهجرة وهي الهجرة الداخلية والتي تتجه من الريف إلى المدن داخل البلد نفسه.

-وقد تكون هذه الهجرة نافعة وضرورية إذا ما أدت إلى زيادة إنتاجية العمال الذين لم يهاجروا وأدى انتقالها إلى المدن إلى سد عجز في العمالة فيها أو رفع عائداتها ودخلها.

-إلا أنه من الملاحظ أن هجرة الأيدي العاملة في الدول النامية من الريف إلى المدن أدت إلى انخفاض الإنتاج الزراعي بينما لم تزيد المدن إلا ترديا في أوضاعها بانتشار السكن العشوائي وازدياد معدلات الجريمة وتلوث البيئة وزيادة الضغط على الخدمات العامة على شحها.

-وقد تتخذ الحكومات في الدول النامية كثيرا من الإجراءات القانونية والإدارية لوقف الهجرة من الريف إلى المدن،

-ولكن الإجراءات الاقتصادية قد تكون أكثر نجاحا لأن سبب مثل هذا النوع من الهجرة أساسا اقتصاديا.

-وذلك لأن الحافز لها غالبا ما يكون انخفاض إنتاجية الفرد في الريف نتيجة لانخفاض الاستثمارات فيه وارتفاع إنتاجية العمل في المدن نتيجة لتركيز الاستثمارات فيها. ولعل من أهم الوسائل للحد من هذه الهجرة الابتعاد عن السياسيات التي تمنح ميزات لسكان المدن على حساب سكان الريف، بالإضافة إلى السعي نحو تحسين شروط التبادل التجاري بين المدن والريف وزيادة الاستثمارات فيه لتستوعب الأعداد المتزايدة من الذين يبحثون عن فرص العمل ولزيادة الإنتاج الزراعي الذي يعود بالخير على المدن والريف معا

العلاقة بين أعداد السكان والطلب على الموارد:

- الطلب على الموارد الاقتصادية مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تستخدم في إنتاجها.
- وبما أن الطلب الكلي على السلع والخدمات ، ومن ثم الطلب على الموارد الاقتصادية التي تستخدم في إنتاجها يساوي مجموع ما يطلبه الأفراد،
- فإن أعداد السكان تعتبر المحدد الأساسي للطلب على السلع والخدمات.
- وبافتراض ثبات المستوى التقني والعلم والمعرفة،
- فإن زيادة الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب على الموارد التي تستخدم في إنتاجها .
- وهذه الزيادة في الطلب على الموارد تؤدي إلى زيادة تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية
- وتعتمد الزيادة في تحويل الموارد الطبيعية إلى موارد اقتصادية على عاملين هما:

١- معدل الزيادة في أعداد السكان ٢-التغير في المستوى التقني الذي يزيد العرض الاقتصادي للموارد.

- لقد أدت دراسة العلاقة بين أعداد السكان والطلب على الموارد إلى البحث في كمية الموارد الاقتصادية ذات الأصل الطبيعي التي يمكن أن تواكب تزايد أعداد السكان وكيفية تحديد العدد الأمثل للسكان في رقعة معينة من الأرض.

* الصعوبات التي تواجه دراسة العلاقة بين عدد السكان والطلب على الموارد:

١- اختلاف الموارد الطبيعية المتاحة كما ونوعا من أرض لأخرى ومن بلد لآخر.

٢- اختلاف نوعية السكان أي الموارد البشرية من حيث مستوى تعليمها وتدريبها وخبراتها ومن ثم إنتاجيتها، من مكان لآخر ومن وقت لآخر.

- ونظرا لهذه الصعوبات فإننا يمكن القول بأن كل مساحة معينة من الأرض تستطيع أن تعول عددا معينا من السكان بمستوى معيشي لائق، ولكن إذا زادت أعداد السكان فيها عن هذا العدد فإن مستوى معيشتهم سينخفض، وإذا قلت أعداد السكان فيها فإن الموارد ستكون فائضة عن احتياجات السكان ويزبد مستوى معيشتهم.

- فإذا أسمينا الوضع الذي تكفي فيه الموارد المتوافرة في الأرض لحاجات سكانها منها بالحجم الأمثل للسكان

- فإن الوضع الذي تزيد فيه أعداد السكان عن هذا الحجم الأمثل يسمى بالاكتظاظ السكاني مما يجعل هذه الأرض مكانا طاردا للسكان تزداد الهجرة منه.

- أما إذا انخفض عدد السكان عن الحجم الأمثل فهذا يسمى بالمكان قليل السكان مما يجعلها منطقة جذب للسكان فتزداد إليها الهجرة وخاصة من المناطق المكتظة بالسكان.

-والشكل (١) يمثل العلاقة بين أعداد السكان وإنتاجيتهم.

-في البداية تكون أعداد السكان قليلة بالنسبة للموارد الاقتصادية الأخرى.

-ومع زيادة أعداد السكان وثبات الموارد الاقتصادية الأخرى يزداد الإنتاج بمعدل متزايد، وذلك نتيجة لتخصص السكان في أداء الأعمال المختلفة مما يزيد فعالية العمل وإنتاجيته.

-ويستمر هذا الوضع إلى أن نصل إلى نقطة يبدأ فيها تزايد الإنتاج بمعدل متناقص مع تزايدت أعداد السكان.

-أي أن إنتاجية العامل الإضافي من القوى العاملة تصبح أقل من إنتاجية العامل الذي سبقه إلى أن يصل الإنتاج إلى حده الأقصى.

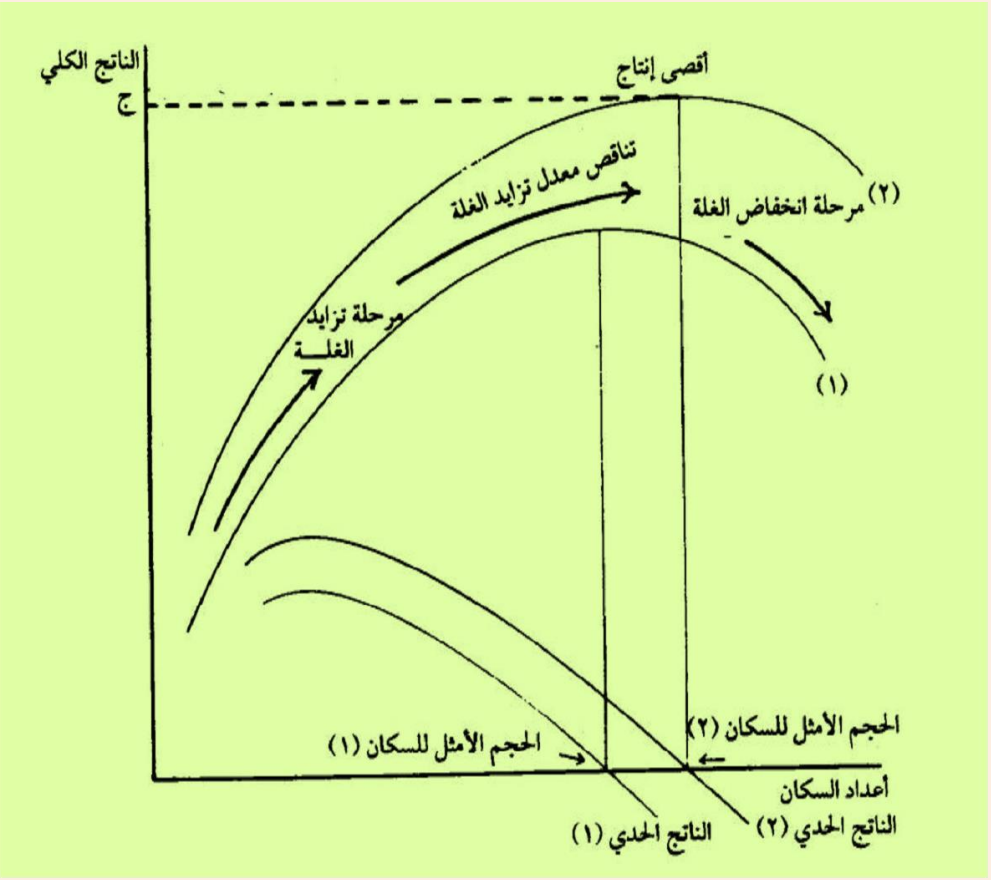

الشكل ١ العلاقة بين أعداد السكان والإنتاج

-عند هذه النقطة يكون عدد السكان مقارنا بالموارد الاقتصادية المتاحة قد وصل إلى الحد الأمثل للسكان،

-وبالتالي يكون نصيب الفرد من الناتج القومي قد وصل حده الأقصى.

-وبعد هذه المرحلة فإن أي زيادة في أعداد السكان تؤدي إلى انخفاض الإنتاج الكلي حيث تصبح إنتاجية العامل الإضافي سالبة..

- ولكي تنطبق النظرية القائمة على قانون تناقص الغلة يشترط :

١- ثبات حجم ونوعية كل من الموارد غير البشرية

٢- ثبات المستوى التقني

٣- ثبات مستوى العلم والمعرفة.

- فإذا ازداد حجم الموارد الموارد الاقتصادية غير البشرية
- وتغير المستوى التقني ومستوى العلم والمعرفة إلى الأفضل،
- فإن الحجم الأمثل للسكان سيزداد لأن منحنى الإنتاج سيرتفع إلى أعلى (الشكل١).

*** معايير تحديد العلاقة بين الموارد الطبيعية وأعداد السكان:**

١- الكثافة السكانية ٢- الكثافة الزراعية ٣- الكثافة الاقتصادية

٤- متوسط دخل الفرد ٥- متوسط استهلاك الفرد من الموارد الغذائية أو الطاقة.

١ـ الكثافة الحسابية (السكانية) :

- تقيس الكثافة السكانية متوسط أعداد السكان في الكيلو متر المربع من مساحة البلد الكلية، وتحسب بقسمة عدد سكان الدولة على مساحتها .

الكثافة السكانية = عدد السكان/ مساحة البلد

- وكلما ازدادت الكثافة السكانية في الدولة قل نصيب الفرد من مساحة البلد، وبالتالي قل نصيبه من الموارد الطبيعية.
- إلا أن هذا المعيار ليس دقيقا في التعبير عن الموارد المتاحة للفرد،
- وذلك لأن حجم الموارد ونوعيتها لا تعتمد على المساحة فقط.
- فإنتاجية الأرض تعتمد بالإضافة إلى مساحتها على خصوبة تربتها ونوع وكمية المعادن الموجودة فيها فضلا عن طقسها ومناخها وموقعها ومستوى التقنية ومقدار المعرفة والعلم بالنسبة للذين يستخدمونها .
- وهذا المعيار لا يكفي حتى للمقارنة بين الموارد المتاحة في البلد نفسه في فترات زمنية مختلفة
- وذلك لأن مساحة البلد ثابتة إلا أن غلة الأرض قد تختلف من وقت لآخر باكتشاف المزيد من الموارد الحيوية أو انحسار بعضها،
- كما قد يتغير المستوى التقني ومقدار العلم والمعرفة.

٢ـ الكثافة الزراعية:

- وهي التي تحدد عدد الأفراد في الكيلو متر المربع من الأرض المزروعة،
- وتحسب من خلال قسمة عدد السكان على المساحة المزروعة.

- لكن هذا المعيار أيضا لا يكفي لتحديد العلاقة بين الموارد الطبيعية والموارد البشرية بالدقة المطلوبة لأنه يعتمد على قطاع واحد وهو القطاع الزراعي.
- ففي بعض الأقطار نجد أن هذا القطاع لا يسهم إلا بنسبة قليلة في الناتج القومي بينما يشغل حيزا من مساحة القطر أكبر من المساحات التي تشغلها كل القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- كما أن إنتاجية الأرض الزراعية تختلف من قطر لآخر ولا تعتمد كلية على المساحات المزروعة فقط وإنما تعتمد بالإضافة إلى ذلك على المناخ والطقس ومستوى التقنية والإدارة والتنظيم.

- وهناك معيار آخر يتعلق بالقطاع الزراعي وهو النسبة المئوية لعدد المزارعين من مجموع السكان، ويحسب كما يلي:

عدد المزارعين/عدد السكان × ١٠٠

- فكلما ارتفعت هذه النسبة كانت إنتاجية المزارع قليلة
- وكلما كانت نسبة السكان الذين يعملون لإطعام الآخرين كبيرة كانت إنتاجية القطاعات الأخرى قليلة.
- وذلك لأن ارتفاع نسبة المزارعين لمجموع السكان لا تدل على أن أغلب العمل مستخدم في الزراعة فحسب بل إن أغلب الموارد الأخرى أيضا مستخدمة في هذا القطاع.
- ولقد أصبحت نسبة المشتغلين بالزراعة من إجمالي أعداد السكان معيارا لدرجة النمو الاقتصادي.
- فكلما ارتفعت هذه النسبة في قطر ما صنف كدول نامية وكلما انخفضت صنف البلد كدولة متقدمة اقتصاديا، مع بعض الاستثناءات

٣- الكثافة الاقتصادية:

وتحسب الكثافة الاقتصادية من خلال العلاقة:

الكثافة الاقتصادية = عدد السكان/ مجموع المساحات المستغلة اقتصاديا

وبالرغم من أن معيار الكثافة الاقتصادية يعتبر أكثر دقة في التعبير عن العلاقة بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية، إلا أنه لا يخلو من بعض القصور مثل:

١- إن إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة لا تعتمد كثيرا على مساحة الأراضي المستخدمة فيها.

٢- صعوبة الحصول على البيانات اللازمة لحساب هذه الكثافة بالدقة المطلوبة،

- وذلك لأنها تتطلب الحصول على جميع المساحات المزروعة ومساحات المصانع ومرافقها ومساحات الأراضي المستخدمة للسكن والترفيه والخدمات وما إلى ذلك.

- كما أن بعض الأنشطة الاقتصادية تتداخل فيما يتعلق باستخدامها للأرض مما يزيد من صعوبة عملية الحصول على البيانات اللازمة بالدقة المطلوبة.

٤- نصيب الفرد من الدخل القومي

نصيب الفرد من الدخل القومي = الدخل القومي/ عدد السكان

- من عيوب هذا المعيار أنه لا يعطي فكرة واضحة عن توزيع الدخل القومي لأنـه يقيس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي والذي قد يكون أغلبه من نصيب فئة قليلة من السكان.
- أي أن أغلب السكان قد لا يحصلون على هذا المتوسط وأقلهم يحصلون على أعلى منه بكثير.
- لذا فإن هذا المعيار لا بد أن تصحبه معايير أخرى تكون أكثر دقة في التعبير عن توزيع الدخل مثل:

* نصيب الفرد من المواد الغذائية أو السعرات الحرارية لأن هناك حد أعلى يتحصل عليه الفرد من هذه السلع والخدمات بينما لا يوجد حد لما يتحصل عليه الفرد من الدخل.

- هذه المعايير تصلح للمقارنة بين الدول المختلفة وبين الفترات الزمنية المختلفة في نفس الدولة بدرجة كبيرة من الدقة.
- فبدلا من الاعتماد على الدخل فحسب، فهذه المعايير تعكس نوعية الحياة بالنسبة للفرد والمجتمع.
- فالفرق في نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية قليلة الدخل والدول الصناعية كبير للغاية، حيث يصل في بعض الحالات إلى أكثر من أربعمائة ضعف.
- وهذا الفرق يتزايد بمرور الزمن لأن نصيب الفرد من الدخل القومي في الدول الصناعية يتزايد بمعدل أكبر من تزايده في الدول النامية.
- ومن أهم أسباب ذلك نوعية الموارد الطبيعية وسهولة تحويلها إلى موارد اقتصادية ولارتفاع إنتاجية الموارد البشرية في الدول الصناعية ومستويات التقنية الرفيعة التي تستخدمها،

- بالإضافة إلى شروط التبادل التجاري بين هاتين المجموعتين من دول العالم التي تميل دائما لمصلحة الدول الصناعية.

-هذا بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والحروب الأهلية التي تتميز بها الدول النامية الأقل دخل، من غيرها.

- ومما يزيد القلق على الوضع الاقتصادي بالنسبة للفرد في الدول النامية قليلة الدخل ازدياد أعداد سكانها بمعدل أعلى نسبيا من معدل ازدياد سكان الدول الأكبر دخل.

- وعلة الدول النامية قليلة الدخل لا تكمن في زيادة أعداد سكانها، وإنما في كيفية زيادة المنفعة من مواردها الطبيعية وزيادة إنتاجية مواردها البشرية، وذلك بتنميتها وتطويرها بالتعليم والتدريب وبحسن الإدارة.

القوى العاملة:

- يتناسب حجم القوى العاملة تناسبا طرديا مع أعداد السكان،
- وإن أمكننا تسمية مجموع السكان في العالم أو في أي دولة بالموارد البشرية الطبيعية
- فإن القوى العاملة منها تمثل الموارد البشرية الاقتصادية.

-ويقاس حجم العمل بعدد الساعات، حيث أن قيمة عمل الإنسان تعتمد كثيرا على الزمن المتاح له للعمل.

-ويتدرج كل نوع من أنواع العمالة من العمالة غير الماهرة إلى العمالة الماهرة والمدربة ثم العمالة ذات التعليم العالي والمتخصص،

-وتتحدد أجور العمل من خلال تنافس عدد محدود من قطاعات الاقتصاد المختلفة عليه.

- ويتم تخصيص كل نوع من أنواع العمالة بين استخداماته المختلفة على أساس العرض والطلب.

- عرض العمل المتجانس في الأجل القصير يكون ثابت، بحيث يمكن اعتبار منحنى عرضه خطا رأسيا وغير مرن بالنسبة للأجور(الشكل٢)
- وذلك لأنه عندما يتوظف كل من يبحث عن عمل في وظيفة ما ويعمل الحد الأقصى من الساعات في اليوم التوظيف الكامل) فإنه لا يمكن زيادة الكمية المعروضة من ساعات العمل إلا عن طريق الهجرة.
- وعندما تصل الهجرة إلى حدها الأقصى فإن عرض العمل يصبح أيضا خطا رأسيا في الأجل القصير.
- ولذا فالطلب على العمل هو الذي يحدد أجور العاملين في كل مرفق من مرافق الاقتصاد المختلفة (الشكل٢)
- وتصبح الزيادة في الأجور الناتجة عن زيادة الطلب على العمل وثبات عرضه عبارة عن ريع للعمل يتحصل عليه العاملون نتيجة لزيادة الطلب دون أن تواكبها زيادة في عرض العمل.

-إلا أنه في حالة عدم التوظيف الكامل العمالة وتوافر المزيد من العمل المعطل(البطالة) فإن عرض العمل يتأثر بالأجر الحقيقي مع الأخذ في الاعتبار العوامل الآتية:

١- أعداد السكان.

٢- نسبة القوى العاملة.

٣- عدد ساعات العمل في الأسبوع أو الشهر أو العام.

٤- نوعية وكمية الجهد الذي يبذله العاملون ومستوى مهاراتهم.

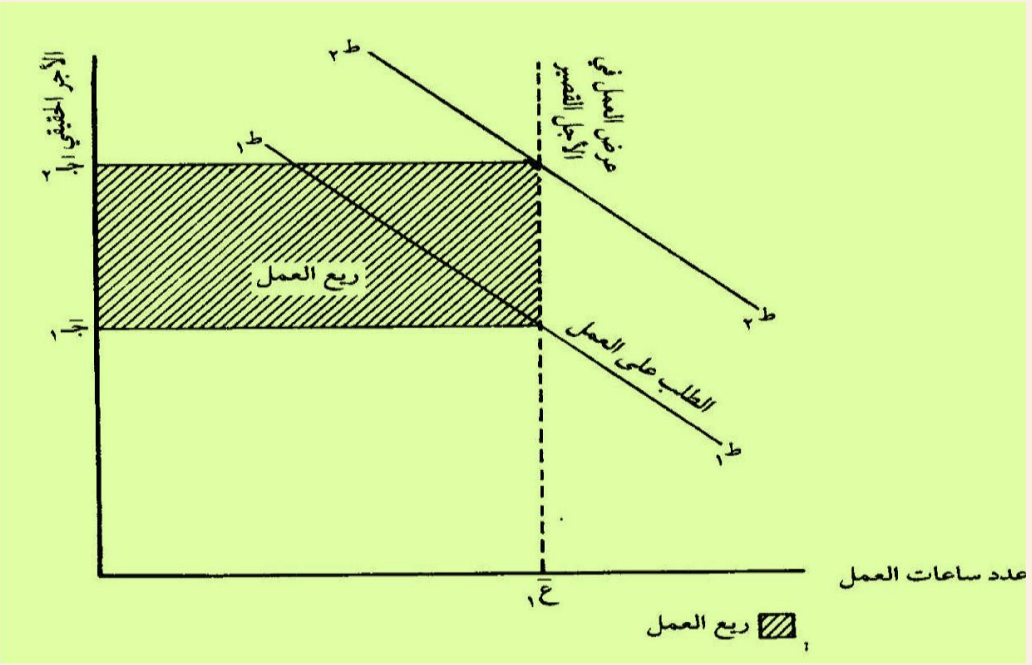

الشكل ٢ العرض والطلب على العمل في الأجل القصير

- وبعد الأخذ في الاعتبار كل هذه العوامل فإن عرض العمل يتناسب طرديا مع الأجر الحقيقي.

-إلا أنه عندما يصل الأجر الحقيقي حدا يجعل العامل يحس بأنه أصبح لديه دخل كافيا د يقلل ساعات العمل ليزيد ساعات الفراغ.

-ويتمثل ذلك الدخل بالنقطة م في الشكل(٣)

-فالمزيد من الدخل الحقيقي بعد تلك النقطة قد يكون حافزا لتقليل ساعات العمل وذلك لأن دخل العامل يكون قد وصل حدا يفضل بعده المزيد من الراحة على المزيد من العمل.

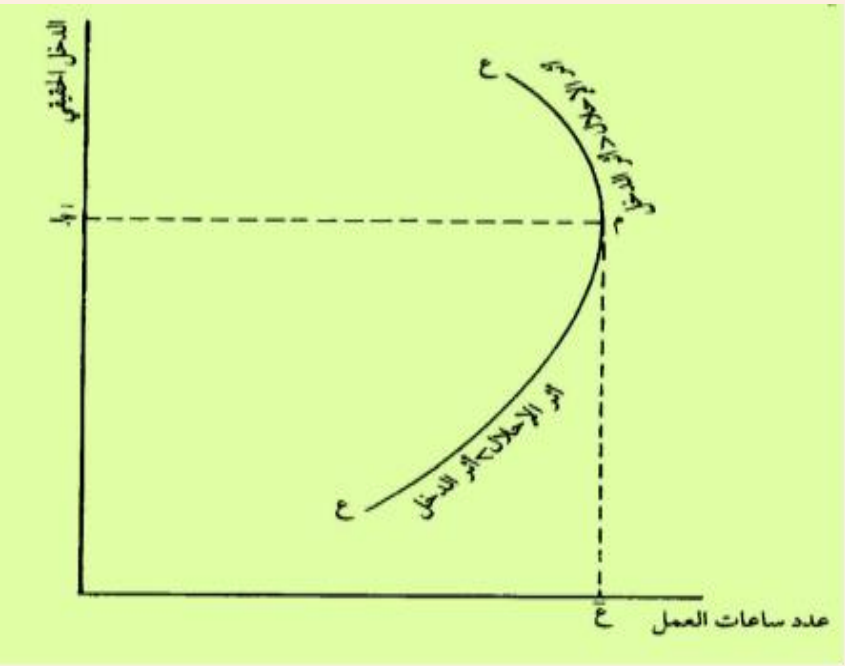

- ويسمى هذا السلوك بأثر الإحلال ، فإذا ارتفع الأجر عن «جـ‘» فإن العامل يجد أن لديه حافزا لاحلال ساعات الراحة والفراغ محل ساعات العمل، ويسمى هذا بأثر الدخل لذا فإن منحنى عرض العمل بعد النقطة م ينحني إلى الخلف ويسمى بمنحنى العرض المنحني إلى الخلف
- وتختلف نسب العمالة الموظفة في مختلف القطاعات الاقتصادية باختلاف اقتصاديات الدولة وطبيعة مواردها ودرجة نموها.
- فكلما تقدمت الدول اقتصاديا زادت فيها نسبة القوة العاملة إلى إجمالي السكان وذلك لأن النمو الاقتصادي يزيد من فرص العمل.
- وبالنسبة لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية المختلفة فإن نسبة العاملين في القطاع الصناعي في الدول الصناعية أكبر من نسبتهم في القطاع الزراعي، بينما في الدول النامية فإن القطاع الزراعي يستحوذ على نصيب الأسد من القوى العاملة.

-وتدل النسبة العالية للعمالة في القطاع الزراعي في الدول النامية على أن أغلب موارد هذه الدول موظفة في إنتاج الطعام،

-وبالرغم من ذلك فهي لا تنتج ما يكفيها من الغذاء بل تستورد جزءا منه من الدول الأخرى وتحصل على جزء آخر منه في شكل معونات

-ولقد وضعت كثير من النظريات لتفسير ظاهرة تراكم الموارد البشرية في الدول النامية في القطاع الزراعي،

-ولكن أهمها النظرية التي ترى أن الإنتاجية الحدية للعامل الزراعي في هذه الدول سالبة،

-ولو تم تخفيض أعداد كبيرة منهم فإن الإنتاج الزراعي سيزداد

-وذلك لأن ازدياد العمل مع ثبات رأس المال والأرض والمستوى التقني يؤدي إلى تناقص الغلة.

-ولاستيعاب أعداد السكان المتراكمة في القطاع الزراعي لابد من زيادة فرص العمالة في القطاعات الأخرى وخاصة في القطاع الصناعي بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية بهدف رفع كفاءة ومهارة العامل، وذلك بتحسين مستوى التعليم والتدريب والتغذية والرعاية الصحية والاجتماعية التي تستهدف معالجة مشكلة الفقر لأنه يعتبر هدرا للموارد البشرية.